

## العوامل التربوية المؤدية لظاهرة أطفال الشوارع وسبل مواجهتها

تمهيد:

أنَّ الكلام عن ظاهرة أطفال الشوارع لا يخص مجتمعاً بعينه وإن كانت مجتمعات العالم الثالث هي المعنية أكثر من غيرها بهذه الظاهرة بسبب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المستقرة المتمثلة بالزيادات الهائلة للسكان دون أن تتبعها برامج تنمية متماثلة مع حاجات هذه الزيادات المتراكمة، فضلاً عن انتشار ظاهرة الهجرة من الأرياف إلى المدن وبمعدلات كبيرة، إضافةً على العديد من الكوارث الطبيعية والانقلابات السياسية والحروب الخارجية والأهلية التي تعصف بها بين الحين والآخر. ومثل هذه الظروف لا بد وأن تلقي بظلالها على واقع تلك المجتمعات فتفرز مشكلات مثل: التفكك الأسري والعنف الأسري وارتفاع الطلاق وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة بالنسبة للأبناء ما يهيئ المناخ إلى زيادة حدة مشكلات الطفولة ومن بينها مشكلة- والتي أصبحت ظاهرة- أطفال الشوارع (ذكوراً وإناثاً) والتي تتجسد أمام أنظارنا كل يوم وكل حين، وحيثما خرجنا من بيوتنا نراهم في الأسواق الشعبية وغير الشعبية وفي تقاطع الطرق وأمام نقاط التفتيش حيث يستغلون ازدحام السيارات لتصريف بضاعتهم المتمثلة بالمناديل الورقية وقناني الماء و العلكة أو (المستكة) أو ألعاب الأطفال وربما يبيعون أشياء أخرى لا ندركها مثل: المخدرات... وغيرها من السلع التافهة والخطيرة. وبالتأكيد فإنَّ هؤلاء الأطفال معرضون لمختلف الأمراض الخطيرة بسبب الظروف التي يعيشونها في الشوارع مثل: السعال المستمر، وأمراض الصدر، والملاريا، والجرب، ولعل أخطر تلك الأمراض ما يتعلق بالإحباط والاضطراب والخلل في وظيفة الأمومة والأبوة، والحرمان من الأسرة التي يجعلهم أكثر عدوانية، كذلك معرضون للاستغلال من قبل أصحاب النفوس الدنيئة لاستخدامهم في تنفيذ أو تسهيل تنفيذ عمليات إرهابية ضد المواطنين الأبرياء وضد قوات الأمن والشرطة، أو استغلالهم جنسياً بسبب حاجتهم المادية وضعفهم لصغر سنهم وعدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية سواء من قبل مرتكبيها أو من الوسطاء.

إنَّ انتشار ظاهرة أطفال الشوارع لم تأتي من فراغ بل من عوامل وظروف متعددة فلا مجال هنا للأخذ بالتفسير السببي في تفسيرها، فهم ضحايا تلك الظروف المتمثلة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية (أنهم ضحايا المجتمع سبباً ونتيجة) وسيكون كلامنا هنا عن العوامل التربوية على أساس أنها تشكل قمة الانهيار فردياً وأسرياً واجتماعياً مع التأكيد على أنَّ العوامل السابقة جميعها مترابطة ومتداخلة في إنتاج ظاهرة أطفال الشوارع.

في معنى التربية وأهميتها:

لاشك - أن التربية Education إحدى الأنشطة الأساسية في جميع المجتمعات، إذ تعتمد على استمرارية الخبرة البشرية وتناقلها بين الأجيال البشرية المتعاقبة، لذا جاء تعريف عالم الاجتماع الفرنسي (أميل دوركهايم) E.Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧) للتربية في مؤلفه (التربية وعلم الاجتماع) Education and Sociology عام (١٩٢٢) مؤكداً فاعليتها وتأثيرها على الأجيال سواء بالإعداد أم بترسيخ موروثات المجتمع، حيث يشير إلى أن التربية هي (التأثير الذي تمارسه الأجيال الأكبر سناً على تلك الأجيال التي لم تؤهل بعد للحياة الاجتماعية، وإنها تستهدف إيقاظ القدرات الفيزيائية والعقلية والأخلاقية في الطفل وتنميتها في ضوء متطلبات المجتمع والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها).

وهذا المفهوم الاجتماعي للتربية يؤكد أنها لا تنحصر فقط في المدرسة أو الأسرة، مع أنهما المؤسستان الاجتماعيتان الرسميتان المسؤولتان بصورة مباشرة عن التأثير في سلوك الناشئين والشباب والشيوخ، رجالاً ونساءً، أولاداً وبنات؛ بل إن التربية تمتد إلى المؤسسات الاجتماعية والتربوية الأخرى مثل: أماكن العبادة وأماكن العمل، والمؤسسات الترويحية، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية والمنظمات الاجتماعية المحلية والدولية والمؤسسات السياسية بكافة أنواعها.

ونجد أن (ماكس فيبر) M.Weber (١٨٦٤-١٩٢٠) في كتابه الموسوم (مقالات في علم الاجتماع) Essays in Sociology يرى أن التربية أداة من أدوات السيطرة الاجتماعية التي يملكها المجتمع - إن لم تكن أدواته الرئيسة - وبهذا يمكن مقارنتها حتى بأدوات القسر المباشر التي توجد في أجهزة أي مجتمع، والاختلاف بين التربية وبين هذه الأدوات هو أن التربية تستعمل لكبت Repression الظواهر السلوكية غير المرغوب فيها اجتماعياً Socially unacceptable ومنع وقوعها، في حين إن أجهزة القسر الأخرى تتولى قمع Suppression تلك الظواهر بعد استفحالها.

أمّا ("كارل مانهايم) K.Manheim (١٨٣٩-١٩٤٧) فلا يشترط ما اشترطه (دوركهايم) من ضرورة استخدام التربية لتحقيق الوفاق الاجتماعي، فقد يكون ذلك وراء تناول التربية كما أن عوامله ومسبباته لا تقع بالضرورة ضمن العملية التربوية بقدر ما تكون خارج هذه العملية ولا سلطاناً للتربية عليها.

من جهة أخرى يستبعد (مانهايم) أن تكون التربية أداة للهيمنة داخل المجتمع وإنما يقف عند حدود جعلها أداة لتجنيب الفرد نتائج الارتطام بالوضع الاجتماعي القائم الذي قد يذهب الفرد ضحية اصطدامه غير المتكافئ به، لذلك فإن التربية تسعى - أو ينبغي أن تسعى - إلى مساعدة الفرد على اكتشاف السبل الملائمة ل (الانسجام) مع ذلك الوضع القائم ضمناً. فهو يريد أن يقول

بإمكانية التعايش بين ذات الفرد وذات الجماعة من خلال تهيئة الفرد لفهم ما هو سائد في جماعته واحترامه من غير وجود الالتزام به التزاماً قهرياً أو تلقينياً.

وأخيراً، نشير إلى رأي علماء النفس الاجتماعي وعلماء النفس المعنيين بنمو الطفل، الذين يرون في التربية عملية تطبيع اجتماعي ترمز إلى تلك العملية التي بواسطتها يتعلم الفرد كيف يتكيف مع جماعته عن طريق اكتساب السلوك الاجتماعي الذي ترضى عنه تلك الجماعة، فهؤلاء يرون أن عملية التطبيع الاجتماعي هي من حيث الجوهر عملية تعلم.

على الرغم من ما بين الآراء السابقة من مظاهر الاختلاف في النظر إلى التربية، فثمة نقاط تجمع بينها وأهمها ذلك الحرص الشديد عند الجماعة البشرية على توجيه مسيرة أجيالها القادمة الوجهة التي ارتضت والتزمت، والتأكد من سلامة تلك المسيرة، وسواء كانت المجتمعات متطورة أم متخلفة، دينية أم علمانية، ثورية أم غير ثورية، فإنها تجاهد من أجل شيء واحد من حيث الجوهر هو تخليد ذاتها واستمراريتها. ومن نقاط الالتقاء بين تلك الآراء أيضاً حرص الجماعة على تجنب أفرادها الجدد نتائج الارتطام المدمر بالأوضاع الاجتماعية القائمة، وسواء كان المجتمع يستعمل التربية استعمالاً قهرياً أو توفيقياً أو انسجامياً، وسواء كانت الغاية العليا من التربية هي الدمج الثقافي أم التطبيع الاجتماعي فإن كل هذه الروافد تصب في نهر الحماية للفرد الجديد.

بناءً على ما سبق، فإن التربية عملية اجتماعية وجدت مع وجود الإنسانية وأكدت عليها المجتمعات كافة، وهي مرادفة لعملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة التي تكون مسؤولة عن التعليم والتوجيه في السنوات الأولى من حياة الطفل، ثم تأتي بعدها المدرسة والمؤسسات الأخرى في إيصال المعلومات والمهارات والمعارف والقيم للأفراد تهدف إلى بناء شخصيات الأفراد على نحو يمكنهم من مواصلة حياة الجماعة وتهيئة هؤلاء الأفراد للقيام بأدوار اجتماعية متكاملة الوظائف والمسؤوليات، وهي العملية الواعية الموجهة من أجل إحداث تغييرات مرغوب فيها وتجديد ثقافي واجتماعي، وتغيير في شخصيات الأفراد والعلاقات التي يدخلون فيها كما وهي عملية استخراج إمكانية الفرد في إطاره الاجتماعي وتكوين اتجاهاته وتوجيه نموه ووعيه بالأهداف التي يسعى إليها. وعلى هذا الأساس فإنها عملية تعليم وتعلم للأنماط السلوكية، واستمرار لثقافة المجتمع وترسيخها وتجديدها.

ولهذا أن معظم أقطار العالم الثالث عكفت منذ استقلالها القريب على توسيع نشر التعليم بين مواطنيها بعد أن كان محصوراً في الطبقة الغنية والمتوسطة على الأكثر. فالصفوات الحضرية وغير الحضرية الحاكمة تحرص على نشر التعليم بين مواطنيها ليس فقط لتحقيق التحديث الذي يعطي دولها مركزاً حضارياً يدعم مكانتها الدولية؛ بل لأن التعليم يوفر الكوادر التي تعتمد عليها مؤسسات الحكومة المدنية و التكنوقراطية والعسكرية. فقد رصدت له إمكانات ضخمة مادية

وبشرية، وعقدت الآمال على النظم التعليمية لتحقيق أعلى عائد في الكم والكيف بأقل تكلفة ممكنة، حتى يسهم النظام التعليمي في تنمية الإنسان محور التنمية بالمجتمع، وذلك بشكل فعال وبكفاءة عالية.

### الظاهرة وأسبابها التربوية:

وبالرغم من أن الكثير من البلدان العربية قامت برصد ميزانيات ضخمة من أجل مواجهة متطلبات العملية التعليمية، إلا أن القطاع التعليمي ما زال يواجه مشكلات متعددة، أدى بروزها إلى تسرب العديد من الأطفال من المدارس أو عدم الدخول إليها أصلاً والانضمام إلى فئات أطفال الشوارع طلباً للعمل وتحت أية ظروف لاسيما إذا ما توفرت بعض العوامل الأخرى المشجعة. ومن هذه المشكلات ما يأتي:

١- مشكلة الفاقد التربوي: تعدّ قضية الفاقد التعليمي واحدة من القضايا التعليمية الشائكة، وهي تشكل قوة مدمرة لكفاءة النظام التربوي والجهود المبذولة لتطويره، حيث أشارت إحصاءات التعليم في الدول العربية إلى أن مشكلة الفاقد التربوي تستحوذ على (٢٠ %) من ميزانيات التعليم في تلك الدول، إضافة إلى ذلك فهي تتسبب في الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

والفاقد التعليمي يأتي دائماً بسبب ضعف نتائج العملية التربوية وتتشأ عنه مشكلات تربوية واجتماعية تتمثل في عجز النظام التعليمي عن الاحتفاظ بالملتحقين به، حيث يتسرب الطلاب ويتركون دراستهم قبل إكمالها، وعندما نقول إنَّ هنالك فاقداً تعليمياً أو تربوياً فهذا يعني أن النظام التعليمي قد عجز عن إيصال عدد كبير من الطلاب إلى المستويات العليا المطلوبة، ويمكن تعريفه على أنه حجم الفاقد من التعليم نتيجة الرسوب والتسرب في أي صف من الصفوف ولأي سبب من الأسباب.

٢- مشكلة الروتين والنمطية: تعاني معظم أنظمة التعليم في بلداننا من مشكلة الروتين والنمطية التي تتباين نسبها بين المنهج والمعلم والخطط والإدارة التربوية.

٣- المشكلات المتعلقة بأداء الواجب المنزلي: يتضجر الكثير من الطلاب ويصيبهم الملل من جراء أداء الواجبات المنزلية، ما يسبب ضعفاً في أدائهم وتحصيلهم، وينقسم العيب بالتساوي على الأسرة والمدرسة والطالب بالتساوي، فعند حدوث مثل ذلك التضجر فإنَّ الأسرة في الغالب لم تستطع القيام بدورها المناط بها في تهيئة الجو المناسب للطلاب ليقوم بأداء واجباته المدرسية، وتقصير المدرسة يأتي من أنَّها ربما لم تقم بالقياس الصحيح لحجم الواجبات المنزلية ما تسبب في خلق نوع من الضغط على الطالب، أمَّا الطالب نفسه فربما كان السبب في تضجره هو عدم تمكنه من اتباع الخطوات الصحيحة لحل واجباته.

٤- وتشير نتائج كثير من الدراسات العربية بشأن العملية التربوية في الوطن العربي إلى (أنَّ العملية التعليمية في معظم البلدان العربية منفرة ويتسم اليوم الدراسي في المدارس العربية

بالفتامة، حيث لم تعد هناك مساحات للعب والترفيه أو ممارسة النشاطات والهوايات؛ إذ لا تسمح المخصصات بهذه الأشياء الثانوية من وجهة نظر القائمين على المدارس، أمّا عن مضمون المقررات المدرسية فهو بعيد عن حياة الطفل الفقير أو طفل الريف حيث أنّ الكتب المدرسية محملة بقيم الطبقة الوسطى في الغرب، الشيء الذي يؤدي إلى اغتراب الأطفال وشعورهم بعدم الانتماء إلى هذه العملية وجدواها.

٥- ارتفاع تكاليف التعليم: مما لا شك فيه أن تكاليف التعليم سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة تؤثر على استمرار الأطفال الفقراء في التعليم وتعد عقبة أساسية للالتحاق بالمدرسة ما يدفع بالكثير من الأسر الفقيرة إلى سحب أبنائها من النظام التعليمي وزجهم للعمل في الشارع لهذا تنتشر ظاهرة التسرب عادة بين أبناء الأسر الفقيرة التي تحتاج إلى عمل أبنائها لكي توفر مستلزمات الحياة اليومية، فالتسرب يحدث عندما يكون الأبناء جزء من اقتصاد الأسرة وعندما يصبحون قادرين في الحصول على عمل والمساهمة في جني الأرباح، ونتيجة لذلك يشكل أبناء الأسر الأكثر فقراً - أرقاماً عالية لغير الملتحقين والمتسربين مبكراً - وهي التي تظهر في تقارير الحكومات والوكالات الدولية.

٦- تلعب البيئة المحيطة بالطفل ممثلة بالأسرة في الدرجة الأولى دوراً مهماً في استمرار الطفل في الدراسة أو تسريه منها، ولعل من أبرز المؤثرات في هذا الجانب هو تدني مستوى تعلم الوالدين أو جهلهم إذ نتيجة لقصور الوعي الثقافي من جانب الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع، فأنهم كثيراً ما يهملون متابعة الأبناء أثناء الدراسة. إذ تشير نتائج كثير من الدراسات الخاصة بالأطفال العاملين في الشوارع إلى أنّ هؤلاء غالباً ما ينتمون إلى أسر ذات مستوى تعليمي متدني، ما يجعل الوالدين لا يقدمون الرعاية والاهتمام المناسب لأبنائهم من أجل مواصلة التعليم، بل قد تكون الأسرة في أغلب الأحيان هي التي تدفع الأطفال إلى التسرب من التعليم والتوجه نحو العمل في الشارع من أجل تأمين جزء من متطلبات الحياة اليومية له.

وصفوة القول، أنّ من المصبات المهمة التي تصب في مجرى ظاهرة أطفال الشوارع وتغذيها هي العوامل التربوية التي تكمن خلفها مجموعة من الأسباب لعل أهمها ما يأتي:

- الفاقد التربوي.
- روتينية النظام التربوي ونمطيته.
- ضعف التمويل الرسمي للمؤسسات التعليمية.
- النظرة الاجتماعية المتدنية إلى مهنة التعليم.
- أنشغال الأمية بين الكبار من الآباء والأمهات.
- انشغال الآباء بأمورهم الخاصة والثانوية.
- ضعف العلاقة بين المدرسة والأسرة.

- التدني في واجبات المدرسة.
- ضعف الأبنية المدرسية النموذجية التي تتلاءم مع أعداد السكان المتزايدة.
- تدني مهنة المعلم من حيث الرواتب والأجور مما قلل الدافعية للعمل والعطاء.
- ضعف الإشراف التربوي والمتابعة الجادة ومحاسبة المقصرين وإثابة المتميزين من مدرء المدارس والمعلمين.
- عدم التجديد في المناهج الدراسية أو المبالغة في تجديدها وتغييرها فكلما الأمرين لا يتناسب مع قدرات الطفل.

### بعض مقترحات الحل:

- وضمن هذا السياق نضع بعض المقترحات المعالجة هذه الظاهرة تربوياً وعلى النحو الآتي:
- ١- القيام بحصر أعداد الأطفال المتسربين من المدارس للتعرف على حجم الظاهرة بغية وضع الحلول التي تقلل من انتشارها.
  - ٢- قيام الدولة بتطبيق برامج محو الأمية وجعله إلزامياً وعملياً ومحاسبة كل من يخل بتعليماته من المعلمين أو المتعلمين. والعمل على تطبيقه في الأرياف والمدن على حدٍ سواء.
  - ٣- رصد الميزانيات المناسبة للمجال التربوي وعدم إهدارها في إصلاحات شكلية غير مفيدة مثل صبغ المدارس وترميم بوابتها وإداراتها؛ بل لا بدّ من العمل على إنشاء المدرسة النموذجية التي تكون مصدر جذب للأطفال، ومكان للتعبير عن ميوله ورغباته وإمكانياته بشكل سليم.
  - ٤- الاستعانة بأساتذة الجامعات والكليات ذات العلاقة بالشأن التربوي وكذلك الخبرات الدولية التي حققت تقدماً ملموساً في هذا المجال للاستفادة من خبراتهم في تأسيس نظام تربوي متقدم ومتطور.
  - ٥- قيام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمكتوبة بالتنوعية التربوية وتبسيط الأضواء على ظاهرة أطفال الشوارع والتنوعية بضرورة استيعاب هؤلاء الأطفال في المدارس، والمخاطر المترتبة على انخراطهم في عمل الشوارع.
  - ٦- مد يد العون للأسر المحتاجة اقتصادياً بزيادة الرواتب أو بمنحهم الإعانات المالية المناسبة للتخفيف من ثقل الظروف الاقتصادية التي تدفع بعضها لدفع أبنائها للشوارع للعمل لعدم قدرتها على إعالتهم. وفي هذا المقام نجد وكما تفعل كثير من دول العالم النامي والمتقدم بمنح كل شخص داخل الأسرة مبلغاً مالياً محدداً لاسيما ربات البيوت اللواتي يتحملن ثقل العمل المنزلي غير المحسوب اقتصادياً، كذلك كل شخص على مقاعد الدراسة حتى يتخرج أو عاطلاً عن العمل حتى يجد له وظيفة، والعمل على إتاحة تلك الفرص لكل قادر على العمل ووفق مؤهلاته وحاجة العمل.

٧- قيام الجامعات والكليات والمعاهد- من خلال برامجها للدبلوم والماجستير والدكتوراه- والمراكز البحثية العلمية المتخصصة بدراسة هذه الظاهرة بغية مساعدة الجهات المعنية بها باتخاذ الإجراءات المناسبة لحلها والتخفيف من آثارها على الفرد والجماعة والمجتمع على وفق ما تتوصل إليه نتائج تلك الدراسات والأبحاث.

قبل أن ننهي هذا المقال نذكر أنّ الطفولة.. عالم البراءة، والجمال، والأمل، عنوان التشبث بالمستقبل، وديمومة الحياة، وعودة دائمة للشعور بالحب والأمن والسلام. يشكلون اليوم - وللأسف- عبوات ناسفة في شوارعنا وساحاتنا ومقاهينا وأسواقنا ومنتزهاتنا وبيوتنا، فهل ننتظر أن تتفجر علينا جميعاً أم نبطلها بالحلول السريعة والناجعة؟ سؤال يهم الجميع؟

#### زيادة في التفاصيل ينظر المراجع التالية:

١- غني ناصر حسين القريشي، الضبط الاجتماعي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٠.

٢- غني ناصر حسين القريشي، علم الجريمة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٠.

٣- فادية عمر الجولاني، مبادئ علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٤- مجيد حميد عارف، الأنثروبولوجيا التربوية، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٩.

٥- مليحة عوني القصير وصبيح عبد المنعم أحمد، علم اجتماع العائلة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٥.

٦- خديجة حسن جاسم المشهداني، عمل الأطفال في الشوارع، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، إشراف فتحية الجميلي، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٤، ( أطروحة دكتوراه غير منشورة).

٧- مقالة بعنوان (المشكلات التربوية في عالمنا العربي) منشورة على الموقع [WWW.BAB.com](http://WWW.BAB.com).

٨- خديجة حسن جاسم المشهداني، العوامل الاجتماعية المؤثرة في تسرب طلبة المرحلة المتوسطة، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، جامعة بغداد - كلية الآداب، ٢٠٠٠. (رسالة ماجستير غير منشورة).